

## إستراتيجيات الجزائر لتّـقـيق تنمية زراعية وريفية مستدامة

أ.فاطمة الزهراء بلحسين

جامعة طاهري محمد بشار- الجزائر-

belhoucine2015\_fatimazohra@yahoo.com

**المخلص :**

تعد التنمية الزراعية أحد الأشكال المهمة في التنمية المستدامة، وتعني القدرة على استمرار الإنتاج مع المحافظة على الموارد الطبيعية، وتشير اللجنة الإرشادية للتنمية للمجموعة الاستشارية حول الأبـثـاث الزراعية على أن الزراعة المستدامة هي الزراعة القادرة على إدارة الموارد بشكل ناجح لتلبية الحاجات البشرية المتغيرة مع صياغة وتّـقـسين البيئة والموارد الطبيعية والمحافظة على سلامتها.

لذلك أخذت قضية التنمية الزراعية والريفية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أبرز المواضيع التي تلقى إهتماماً واسعاً على كافة المستويات، وفي هذا الإطار فقد تصدر ملف التنمية الزراعية والريفية المستدامة أولوية خاصة بالغة الأهمية من طرف واضعي السياسات ومتخذي القرارات، باعتباره العنصر الحاسم المؤدي إلى تعبئة الطاقات والموارد بـثـثاً عن زيادة الإنتاج الغذائي، والرفع من معدلات التجارة الزراعية في ظل التنافسية الدولية.

وليست الجزائر بمنأى عن هذه التطورات الزراعية العالمية، فهي في سبيل تّـقـيق فكرة الإستدامة الزراعية تسعى جاهدة بفضل برامجها الزراعية والريفية الطموحة (خاصة برنامج التجديد الفلاحي والريفي) إلى أقلمة وأكيفة جميع الظروف لا سيما منها المادية والمالية المساعدة في تّـقـيق الأهداف المرجوة خلال السنوات القليلة القادمة.

**الكلمات المفتاحية :** التنمية الزراعية، التنمية المستدامة، التجديد الريفي، الجزائر.

**Abstract :**

The agricultural development a forms task in sustainable development, which means the ability to continue production with conservation of natural resources, and suggest the guidelines for the development of the Consultative Group on Agricultural Research that sustainable agriculture is agriculture capable of managing the resources to successfully meet human needs changing with the formulation and improvement of the environment and natural resources and maintain their integrity.

So I took the issue of agricultural and rural development dimensions of political, economic and social development of the leading topics which received wide attention at all levels, and in this context, it may issue a file agricultural development and rural development priority especially critical of party policy-makers and decision-makers, as the decisive factor leading to mobilize energies and

resources search for increased food production, and increase the rates of agricultural trade in the light of international competitiveness.

But Algeria is not immune to these developments, global agricultural, they are in order to achieve the idea of agricultural sustainability strives thanks to their agricultural and rural ambitious (especially renewal program of agricultural and rural) to regionalization all circumstances, especially ones physical and financial help in achieving the desired objectives during the next few years.

**Key Words :** agricultural development, sustainable development, rural renewal, Algeria.

### المقدمة:

تشمل التنمية جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وأمور أخرى متعددة، أي أن التنمية عملية حضارية شاملة، والتنمية تختلف بمفهومها ومضمونها في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، ففي الدول النامية تعتبر التنمية تغيرا جذريا في الأوضاع ومجالات الحياة المختلفة، أما في الدول المتقدمة فإن التنمية تعني تغير في الأوضاع القائمة، بحيث لا يمكن تحقيق أهداف التنمية بدون إحداث توازن بين الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، فالأثر الحقيقي للتنمية يقاس بمقدار تحسين ظروف الحياة للمواطنين وتقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة، ومما لا شك فيه أن هناك أهدافا للتنمية تختلف من بلد إلى آخر، ولكن هناك أهدافا أساسية تسعى إليها الدول النامية لتحقيق خططها الإنمائية.

إن التنمية بالنسبة لمجموعة من السكان أو لبلد بأكمله تعني الطموح إلى وضع وإلى غد أفضل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتنمية المستدامة هي إدارة وحفظ قاعدة الموارد الطبيعية، إذ عرف الإنسان الزراعة مع وجوده على الأرض منذ آلاف السنين، كما ابتكرت المجتمعات الزراعية طرقا لا حصر لها للحصول على الغذاء من خلال تطوير أنظمة زراعية مختلفة، يتكيف كل منها مع الأوضاع البيئية والثقافية المحلية وتميزت هذه الأنظمة بعدم الجمود والتطور عبر الزمن.

وتأول حركة الاستدامة اليوم تطوير وسائل اقتصادية وزراعية جديدة تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر وتمتع باستدامة ذاتية على الأمد الطويل، خاصة بعدما أتضح أن الوسائل المستخدمة حاليا في برامج حماية البيئة القائمة على استثمار قدر كبير من المال والجهد لم تعد مجدية نظرا لأن المجتمع الإنساني ذاته ينفق مبالغاً وجهداً أكبر في شركات ومشاريع حماية البيئة واستدامتها وتمويل الشركات والبرامج المدمرة للبيئة في الوقت نفسه هو الذي يفسر سبب الحاجة الماسة لتطوير نسق جديد مستدام يتطلب إحداث تغييرات ثقافية واسعة فضلا عن إصلاحات زراعية واقتصادية.

إن أنظمة كهذه هي فقط التي بإمكانها أن تواجه تـقـديات المستقبل، وأن تـقـافظ على حق الأجيال القادمة في الموارد الزراعية المتاحة. وهذا ما تجسد في مصطلح التنمية الزراعية المستدامة. وفي هذا الإطار تصدرت قضية التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي اهتمامات قادة العالم في بداية الألفية الثالثة نظرا للدور المحوري الذي يلعبه الملف الزراعي في التفاعل مع التطورات الإقليمية والدولية المتلاحقة، وبرزت أهمية التصدي لكافة المعوقات البيئية والفنية والاقتصادية والتنظيمية التي تقف أمام مسيرة التنمية الزراعية والأمن الغذائي. وذلك بما يبرئ إمكانية تعبئة الطاقات والموارد لزيادة الإنتاج الغذائي والتـقـقق من سلامة الغذاء في ظل التنافسية الدولية تـقـققا لغايات التنمية الزراعية المستدامة. ومن هنا تبرز الإشكالية التالية: ما هي أهم الإستراتيجيات أو السياسات التي يجب أن تطبقها الجزائر لتـقـقق تنمية زراعية وريفية مستدامة؟ وللإجابة على التساؤل المطروح، يمكن أن نقسم الورقة البـقـثية إلى جزأين هما:

المحور الأول: التنمية الزراعية المستدامة؛

المحور الثاني: التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الجزائر.

### المحور الأول: التنمية الزراعية المستدامة

بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبـق العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

#### 1-1 مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:

إن تـقـديد مفهوم التنمية الزراعية المستدامة توقف على عدة معايير ايكولوجية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية والتي تتجسد أبعاد الاستدامة للتنمية. وعلى هذا الأساس هناك من يشير إلى أن مفهوم التنمية الزراعية المستدامة إلى إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تـقـقق المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية، ومن منظور أشمل فهي العملية التي يتم عبرها<sup>1</sup>:

— ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير منتجات زراعية أخرى؛

— توفير فرص عمل مستمر ودخل كاف بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي؛

– حفظ وصيانة القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والموارد المتجددة من غير الإخلال بالدورات الأيكولوجية الأساسية والتوازن الطبيعي وتدمير الموروثات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية والتلوث البيئي؛

– تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى وذلك لتقليل الآثار السالبة ومن ثم دعم وتنمية الاعتماد على الذات.

بينما نجد من جانب آخر هناك من يرى أن التنمية الزراعية المستدامة هي عبارة عن مجموعة السياسات والإجراءات التي تقدّم لتغيير بنيان وهيكّل القطاع الزراعي، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وتحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة، بما يعني تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار العدالة بين الأجيال وداخل الجيل نفسه<sup>2</sup>.

كما ارتبطت التنمية الزراعية والريفية المستدامة باستخدام السلسلة الغذائية بدءاً من المنتجين حتى المستهلكين، مع جميع الخطوات والتفاعلات المتعلقة بالإمدادات، المدخلات والتسويق فضلاً عن إنتاج المواد الأولية، واستخدام استخدام الأراضي والموارد المائية في الوقت والمكان المناسبين<sup>3</sup>.

ضف إلى ذلك فالتنمية الزراعية الريفية المستدامة هي زيادة إنتاج الأغذية بطريقة مستدامة وتعزيز الأمن الغذائي، ويشمل ذلك مبادرات تثقيفية، واستخدام الحوافز الاقتصادية، واستحداثات تكنولوجيات ملائمة وجديدة، مما يضمن استقرار إمدادات الطعام الكافي تغذوياً ووصول الفئات الضعيفة إلى تلك الإمدادات، والإنتاج للأسواق، وتوليد فرص العمل والدخل لتخفيف من حدة الفقر، وإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة<sup>4</sup>.

إن الاستدامة الزراعية هي المحافظة على قدرة الأرض الزراعية في إنتاج المحاصيل بالقدر الكافي أثناء الأزمات والصدمات سواء كانت هذه الأزمات طبيعية (انجراف التربة، فيضانات، جفاف، انخفاض كميات الأمطار المتساقطة) أو اقتصادية (زيادة ديون الفلاحين مثلاً) أو ناتجة عن النشاط البشري (التملح وانخفاض خصوبة التربة نتيجة تلوث المياه الجوفية المستخدمة في عملية الري)<sup>5</sup>، والاستدامة الزراعية لا تركز فقط على البعد الاقتصادي بل تتعداه من خلال السلامة الأيكولوجية من الاستعمال العقلاني للمياه والحفاظ على التنوع البيولوجي، إلى جانب

العدالة الاجتماعية عن طريق توفير دخل مناسب وكافي للمزارعين يستطيعون به توفير حاجياتهم الرئيسية مع المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للبلدان والمنطقة التي يعيشون فيها.

لتحقيق الاستدامة الزراعية هناك عدة أساليب تحافظ على التربة وتنتج مـحاصيل غير مضرّة بالصحة وتستهلك كميات قليلة من المياه نذكر منها:

■ الزراعة العضوية: التي تعتمد على المدخلات البيئية والطبيعية بدلا عن استعمال المدخلات الخارجية والمصطنعة كالمبيدات والأسمدة الصناعية من أجل استدامة النشاط الزراعي في المدى الطويل وحماية التربة من التعرية والحفاظ على خصوبتها، إلى جانب التقليل من تلوث الهواء والمياه عن طريق التخفيض من انبعاثات غاز النيترات أحد المتسببين في ظاهرة التغيرات المناخية<sup>6</sup>.

■ الزراعة الصونية (المحافظة): تعمل على الحفاظ على نوعية التربة من خلال الاعتماد على ثلاثة مبادئ رئيسية هي العمل على ثبات التربة وعدم تركها، الاعتماد على الغرس المباشر للحفاظ على غطاء دائم للتربة، الاختيار المستدام الذي يضمن ديمومة خصوبة التربة عند القيام بعملية تناوب المحاصيل، بحيث تستخدم الزراعة الصونية في المناطق الجافة نتيجة انخفاض معدلات سقوط الأمطار، حيث تتمكن التربة من تخزين كميات أكبر من المياه لإعادة استعمالها في الدورات الزراعية غير التقليدية كإنتاج الشعير والقمح والعدس والحمص وعباد الشمس، وقد نجح هذا الأسلوب في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الجنوبية بزراعة ذرة 60 مليون هكتار كانت عرضة للتدهور.<sup>7</sup>

تأسيسا على ما تقدم فإن التنمية الزراعية والريفية تتسم بالاستدامة عندما تكون: سليمة من الناحية الأيكولوجية وقابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية وعادلة من الناحية الاجتماعية ومناسبة من الناحية الثقافية، وأن تكون إنسانية تعتمد على نهج علمي شامل، ويعني ذلك أنه لا بد أن تلبي الاحتياجات الغذائية بطريقة مستدامة للأجيال الحالية والقادمة وأن توفر فرص عمل مستدامة ولانقطة وأن تحافظ على القدرات الإنتاجية التجديدية لقاعدة الموارد الطبيعية، وهي بذلك تعالج قطاعات متعددة لا تشمل الزراعة فـسبب بل المياه والطاقة والصحة والتنوع البيولوجي.

## 2-1 معايير الفاو للاستدامة الزراعية:

وضعت منظمة الأغذية والزراعة FAO سبعة معايير للاستدامة الزراعية هي:<sup>8</sup>

- العدالة: مساعدة الدول والمجموعات الأكثر فقرا لتبني أساليب زراعية مستدامة لأن المزارعين في الدول الفقيرة ليس لهم الخيار سوى الاستخدام المكثف وغير العقلاني للأراضي من أجل تلبية احتياجاتهم الرئيسية من الغذاء مما يدخلهم في حلقة مفرغة من خلال الفقر والبيئة؛<sup>9</sup>
- المرونة: قدرة النظام الزراعي في المحافظة على بنيته ونماذج سلوكه في مواجهة الاضطرابات الخارجية والغير متوقعة كالفيضانات وانجراف التربة والتصحر؛
- الكفاءة في استخدام الموارد: تحقيق أكبر قدر ممكن من القيمة والفوائد نتيجة استخدام أحد الموارد (الماء، التربة) باستعمال مجموعة من السياسات والآليات الهادفة لتحقيق الكفاءة كالأسعار والضرائب وآليات المراقبة المالية الأخرى كتقدير التكاليف؛<sup>10</sup>
- تحقيق متطلبات التغذية الأساسية للأجيال الحاضرة والمستقبلية من الناحية الكمية والنوعية وتوفير عدد من المنتجات الزراعية الأخرى: يجب الاعتماد على طرق الزراعة المستدامة من استخدام طرق الري الفعالة والتي تزود النبات بما يحتاجه فقط من الماء دون إسراف كطريقة الري بالتنقيط<sup>11</sup>، والاعتماد على أساليب الزراعة العضوية والصونية وذلك من أجل نقل تربة وأرض قادرة على مواكبة حاجات الأجيال القادمة من منتجات زراعية لازمة لغذاء الإنسان؛<sup>12</sup>
- توفير فرص العمل الدائمة والدخل الكافي ومستوى المعيشة والعمل الملائم لجميع من يعمل بالإنتاج الزراعي: لا يجب على الزراعة أن تبقى عمل موسمي ذات الدخل الضعيف الذي لا يلبي الحاجيات الأساسية للعاملين فيها بل يجب أن تتماثل مع نمو إنتاجها وارتفاع تجارتها في الأسواق الدولية، إذ أنها الآن أصبحت تعتمد على اليد العاملة الماهرة ذات الأجر العالي نتيجة استخدامها لتقنيات جديدة ومتطورة في الري والزراعة والرش والحصاد وحتى في التسويق الذي أصبح من الضروري لنجاح العمل الزراعي؛
- المحافظة على تعزيز القدرة الإنتاجية: يجب المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية بشكل عام وأيضا طاقة التجدد والاستيعاب لدى الموارد المتجددة من خلال عدم الإخلال بالتوازنات البيئية أو التسبب في تلوثها؛
- تخفيض حساسية القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاجتماعية، الاقتصادية والمخاطر الأخرى وتعزيز الاعتماد على الذات: يجب على القطاع الزراعي أن يصبح قادرا على الأقل تلبية المتغيرات الخارجية التي تؤثر على نموه واستمراره خاصة مع ظهور تهديدات عالمية وعالمية جديدة وأكثر خطورة كالنمو الديمغرافي الهائل وظاهرة التغيرات المناخية التي أصبحت تهدد مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، إضافة إلى انخفاض الموارد المائية نتيجة ارتفاع درجة حرارة الأرض.

## 3-1 أسباب الاهتمام بالتنمية الزراعية المستدامة:

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي جعلت العالم يهتم بالتنمية الزراعية المستدامة التي كانت مهددة بعدة تهديدات أهمها:

- التهديدات البيئية<sup>13</sup>:
- ندرة المياه: مثلا تقدر المياه في البلدان العربية بنحو 277 مليار م<sup>3</sup> سنويا، منها 43% من مصادر داخلية و57% مصادر خارجية وهو الأمر الذي يعرض بعض البلدان العربية إلى مخاطر كبيرة في المرحلة القادمة، وقد دفع هذا الواقع البعض إلى استنزاف مصادر المياه الجوفية؛
- التغيرات المناخية: وخاصة الاحتباس الحراري وانبعثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO<sub>2</sub> والتي لها آثار وخيمة على التوازن البيئي؛
- تدهور الأراضي بسبب الزراعة غير المستدامة وتعود أسباب تفاقم هذا التدهور إلى تصميم المزارعين على تحقيق أقصى قدر من الإنتاجية، والتي تشمل المحاصيل المزروعة في المناطق ذات مخاطر جفاف عالية، تقصير دورات المحاصيل والحد من فترات راحة الأراضي، وعدم استخدام الأسمدة بعد الحصاد استخداما كافيا، وعدم تناوب المحاصيل، الإفراط في التربة والرعي مع ضغط الماشية على التربة والغطاء النباتي؛
- ارتفاع نسبة التلوث الجوي والبري والبحري؛
- الكوارث الطبيعية المختلفة مثل الزلازل والفيضانات والتصحر وتأثيرها على المنتجات الزراعية والكوارث الناتجة عن الصراعات السياسية.
- التهديدات الاجتماعية<sup>14</sup>:
- الضغوط السكانية حيث يقدر للبلدان العربية أن يصل عددها إلى نحو 395 مليون نسمة في عام 2015 مقارنة بـ 317 مليون نسمة عام 2007، يؤدي هذا إلى تقلص مساحات الأراضي الزراعية؛
- الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة؛
- سوء التوزيع وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- استمرارية ضعف البنى المؤسسية وقصور التنمية البشرية؛
- ارتفاع مستوى ومعدلات البطالة والتوظيف غير المتكامل.
- التهديدات الخارجية:
- المتغيرات الناجمة عن العولمة وتدويل النشاط الاقتصادي؛
- التقنيات والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة في المجال الزراعي؛

- الاستثمارات الأجنبية وخاصة شركات متعددة الجنسيات مما تسببه من نهب للموارد وتلويث في مختلف المستويات (المياه، الجو، التربة...);
  - منظمة التجارة الدولية وما تقدمه من رخص واستثناءات في مختلف جولات التفاوض كالولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لأغلب السلع الزراعية، ولقد عززت أوروبا مبدأ التفضيل الأوروبي من خلال ما تسمه<sup>2</sup> به منظمة التجارة العالمي OMC خاصة بالنسبة للحبوب ومنتجات الألبان ولحوم البقر، إلا أن النزاع الأمريكي الأوروبي كان دائما يدور حول موضوع الدعم الزراعي، ولم يكن للدول النامية أي حظ في إثارة مشاكلها خلال جولات التفاوض المختلفة.
- 4-1 سياسات التنمية الزراعية المستدامة:

تعدد السياسات الزراعية بمضمونها الشامل أهداف اقتصادية واجتماعية لقطاع الزراعة والنشاط الزراعي يتعين تـقـيقها خلال فترة زمنية معينة في ضوء المحددات الطبيعية والبشرية والمائية والبيئية، إذا السياسة الزراعية هي حزمة التوجهات والقرارات التي تنتهجها الدول بموجب القوانين والتشريعات والبرامج في سبيل توفير الغذاء وتـقـيد أنماط الحياة وسياسات الإنتاج وتركيب المحاصيل، وبالتالي هناك عدة سياسات في إطار الاستدامة تتمثل في:

1-4-1 سياسة الدعم وحماية الزراعة:

- من الأهداف الأساسية للدول المتقدمة هو الحفاظ على مصالح المزارعين، تطوير دخولهم وضمان عدم تذبذبها لتـقـيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء وتوفير استقرار نسبي في الأسعار لكل من المنتجين والمستهلكين، كـبـ عملية الهجرة الريفية والحيلولة دون الإضرار بالبيئة، ولتـقـيق تلك الأهداف يجب على الدول أن تتـقـكم في عوامل الإنتاج الزراعي وتفرض سيطرتها على الأسعار الزراعية وعلى التجارة الدولية وكذا المنتوجات والموارد الزراعية وهذا من خلال<sup>15</sup>:
  - إجراءات داخلية: تتضمن حصص الإنتاج (أي حق المنتج في بيع كمية معينة من إنتاجه بسعر مـتـد ومضمون من قبل الدولة) والتـقـكم في عوامل الإنتاج وأسعار التدخل (استعداد الدولة للشراء بهذا السعر) والأسعار المستهدفة ودعم المستهلك إضافة إلى القيود غير الكمية.
  - إجراءات أو حواجز الحدود: وتتناول تنظيم أو تقنين الواردات والصادرات الزراعية من خلال التعريف الجمركية الثابتة والمتغيرة وهذا لدعم الصادرات.
- حيث أن دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE تنفق 230 مليار دولار سنويا على الدعم الزراعي وفي مقدمة تلك الدول أمريكا والاتـقـاد الأوروبي واليابان، حيث تقدم هذه الأقاليم 82% من الدعم المالي، مع الإشارة أن هناك ضغوط ضخمة على الدول النامية لكي تخفض من دعمها الزراعي.

## 2-4-1 سياسة إدارة الموارد المائية:

الموارد المائية تعتبر بمثابة المورد الزراعي الأكثر أهمية والأكثر ندرة حيث تستهلك الزراعة ما يقارب 90% في بعض البلدان من استهلاك المياه الكلي، إن مختلف المشاكل المتعلقة بمورد المياه أدت إلى التفكير الجدي في إستراتيجية واضحة لإدارة الموارد المائية، وتعد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية من أوليات الألفية الحالية على مختلف المستويات التي تتطلب بالدرجة الأولى تنمية زراعية مستدامة والتي تتطلب موارد مالية لتنفيذها بشكل مستدام، وبسبب مشاكل المياه لم يبقى سوى العمل على زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية وترشيد استهلاكها وخاصة في مجال الزراعة، إذ لابد من البدء عن كل الأساليب الملائمة لزيادة إنتاجية المياه الزراعية وهذا لمواجهة زيادة السكان وزيادة الطلب على الغذاء وتعويض أضرار التربة من خلال: تيسير إدارة وحماية وصيانة الموارد المائية من خلال تطوير كفاءة استخدام مياه الري عن طريق: سياسات تأكيد المنظور الاقتصادي لاستخدام المياه، بثوث مشتركة لتطوير استخدامات المياه، تنمية التعاون العربي للتوسع في استخدام الطاقة المتجددة في تلبية المياه وتطوير البثوث في هذا المجال لتخفيض التكلفة، التوعية المائية من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية<sup>16</sup>.

## 3-4-1 السياسة السعرية الزراعية:

تلعب السياسة السعرية الزراعية دورا هاما في تحقيق الاستقرار السعري في أسواق السلع الزراعية وما يترتب عليها من تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين، فضلا عن دورها في توجيه الاستهلاك من السلع الزراعية وتوزيع الدخل وزيادة إيرادات الدولة وتوفير احتياجات التصدير. ويعد تديد أسعار السلع الزراعية من أهم المشكلات التي تواجه قطاع الزراعة، حيث تتعدد طرق وأساليب تسعير الحاصلات الزراعية ويمكن إجمال هذه الطرق فيما يلي<sup>17</sup>:

- **التسعير السوقي:** حيث تتدد أسعار السلع الزراعية وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق المحلي وعلى اعتبار أن الإنتاج الزراعي موسمي والاستهلاك متواصل، فإن تخزين السلع الزراعية يلعب دورا في تكوين سعر السوق الحر، وتختلف أسعار السوق الحرة للسلع الزراعية من موسم لآخر، ففي ظل التسعير الحر يصل صغار المزارعين على سعر أقل لإنتاجهم لأنهم يميلون إلى بيعها في فترات الحصاد، مقارنة بكبار المزارعين الذين يفضلون بيع ماصيلهم في مواسم أخرى خارج موسم الحصاد من أجل تعظيم الأرباح.

- **التسعير الحكومي:** ويتم تديد الأسعار من خلال التدخل الحكومي، فالدولة تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار والدخول الزراعية وحماية المزارعين من الاحتكار وتحقيق الاكتفاء الذاتي

من السلع الغذائية وتنظيم حركة التجارة الداخلية للسلع الزراعية، وتقسم وسائل التدخل الحكومي في التسعير إلى ما يلي:

- الوسائل ذات التأثير المباشر على الأسعار: وتتمثل هذه الوسائل في التسعير الجبري للسلعة حيث تعد الدولة سعر معين للسلعة يختلف عن سعر السوق الحرة.

- الوسائل ذات التأثير غير المباشر على الأسعار: عن طريق التأثير في الطلب على المنتجات الزراعية حيث تتدخل الدولة كمشتريّة بطريقة اختيارية عند أسعار محددة تسمى أسعار الدعم، وهذا التدخل يكون في صالح صغار المزارعين لأنها تجنّبهم نفقات التخزين وكذلك مخاطر انخفاض سعر البيع، إضافة إلى التأثير في جانب العرض من خلاله تقوم الدولة بفرض ضريبة على الإنتاج أو من إعانات من خلال تقديم القروض المدعومة.

#### 4-4-1 سياسة الائتمان والاستثمار الزراعي:

تعتبر السياسات التمويلية من أهم دعائم النمو الاقتصادي في قطاع الزراعة كما تعد أيضا من أهم السياسات المؤثرة في الإنتاجية والنمو والاستقرار في الإنتاج الزراعي، ولكي يتطور الاستثمار الزراعي يجب أن يتوفر مناخ استثماري ملائم ومستقر لجذب اهتمامات القطاع الخاص للأنشطة التنموية الزراعية، وإعداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة وتنفيذ برامج للترويج لفرص الاستثمار وتقديم المساعدة في إعداد هذه الفرص اقتصاديا وفنيا وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص، إضافة إلى تأمين مخاطر الاستثمار الزراعي المشترك<sup>18</sup>.

#### 5-4-1 السياسة التسويقية الزراعية:

تمثل السياسة التسويقية جزءاً هاماً من السياسة الاقتصادية الاجتماعية، حيث يقصد بالسياسات التسويقية الزراعية مجموعة البرامج التسويقية الزراعية المتناسقة التي تُرسم لتقيق هدف معين خلال فترة زمنية معينة، وتختلف طبيعة البرامج التسويقية باختلاف الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه.

يتفق العديد من الاقتصاديين على أن الحكومة يجب أن يكون لها دورا رئيسيا في السياسات التسويقية للسلع الزراعية وذلك لتقيق مصلحة كل من المنتجين والمستهلكين على حد سواء، ولذلك يجب أن يكون للحكومات في الدول النامية دورا بارزا في حماية وتنظيم النظام التسويقي عن طريق إصدار التشريعات الكفيلة بحماية المنتجين والمستهلكين للسلع الزراعية ومنع الاحتكارات، وتسعير المنتجات الزراعية وضمان الحد الأدنى لأسعار السلع الزراعية الرئيسية وتقديم المساعدات اللازمة للخدمات التسويقية.

ولذلك فإن تدخل الدولة في السياسات التسويقية يتطلب أولاً تـقـديد الأهداف التي ترمي إليها من وراء هذا التدخل، ثم اختيار الوسائل الملائمة لتـقـقيق هذه الأهداف في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة.

#### 6-4-1 سياسة الزراعة العضوية:

تشكل الزراعة المكثفة أو المركزة خطراً لا يستهان به على البيئة والتنوع الحيوي والتي تهدف للحصول على أعلى كمية من الإنتاج عن طريق استخدام نوع واحد أو أنواع مـتـدودة من الحاصلات الزراعية، والتي تتركب على مساحات شاسعة مع استخدام واسع ومكثف للكيمياويات الزراعية وتجاهل تدهور البيئة وسلامة مكوناتها مما أثر على صحة الإنسان، ولهذا يجب أن يكون الإنتاج خالياً من أي مواد كيميائية ومن هذا المنطلق جاء مفهوم الزراعة العضوية " والتي تعني إنتاج الغذاء بطريقة لا تلحق الضرر بالبيئة وذلك بتجنب الكيماويات الزراعية كالأسمدة والمبيدات والعقاقير البيطرية والمواد الحافظة "، كما يعرف الاختصاصيون الزراعة العضوية " بأنها منهج زراعية تهدف إلى خلق نظم إنتاج مستدامة تعتمد بشكل رئيسي على الموارد القابلة للتجدد، وعلى إدارة العمليات الحيوية والبيئة، بهدف تـقـقيق مستويات مقبولة من الإنتاج الحيواني والنباتي والتغذية البشرية والحماية من الطفيليات والأمراض، وتـقـقيق العائد المناسب لليد العاملة والموارد الأخرى" <sup>19</sup>، كما تتجنب الزراعة العضوية بعض التطبيقات الحديثة للهندسة الوراثية <sup>20</sup> والمنتجات المعدلة وراثياً <sup>21</sup> OGM. وللزراعة العضوية دوراً هاماً في حماية الإنسان والبيئة وذلك باستخدام مخلفات المزرعة وفضلات الحيوانات كسماد، ومن ثم فهي تقلل من تلوث الماء والهواء، تـقـسن من التنوع الحيوي النباتي والحيواني، تقلل أيضاً من ارتفاع درجة حرارة الأرض لأنها تـقـدد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون من المحصول.

وتتركز الزراعة العضوية على أسس ومبادئ <sup>22</sup>، فتظل تجربة رائدة تستـقـاق الاهتمام والتطوير بغية تـقـقيق المعادلة الصعبة المتمثلة في توفير الغذاء بطريقة تضمن سلامة الإنسان والبيئة.

#### 7-4-1 سياسة حماية التنوع الحيوي والغابات:

من خلال تشجيع دعم دولي ملموس لإقامة شركات للمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام لما في ذلك التنوع البيولوجي في النظام الايكولوجي وفي مواقع التراث العالمي وحماية الأنواع المهددة بالانقراض لاسيما من خلال توفير الملائم للموارد المائية والتكنولوجيا في

البلدان النامية، والتفاوض في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي وكذا إنشاء نظام دولي لتشجيع المشاركة العادلة والمنصفة بشكل فعال في الفوائد المتاحة من استخدام الموارد الوراثية. كذلك تعزيز الالتزام السياسي لبلوغ الإدارة المستدامة للغابات من خلال تأييدها بوصفها أولوية في جدول الأعمال العالمي مع المراعاة التامة للصلات بين قطاع الغابات وغيره من القطاعات عن طريق إتباع نهج متكامل.<sup>23</sup>

#### 1-4-8 سياسة تعزيز دور المرأة في الإنتاج الزراعي:

للمرأة دور بارز في الإنتاج الزراعي حيث تقوم بمعظم الأعمال الزراعية، لذلك فإن التنمية الريفية الناجحة هي تلك التي تستهدف بالدرجة الأولى تعليم المرأة من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية، وكذلك من خلال توجيه ذلك القدر الكافي من التمويل وكذا امتلاك الأراضي من أجل تفعيل دور المرأة في التنمية الزراعية المستدامة وجعله أكثر كفاءة من خلال مدمجها نفس الامتيازات التي تمتد للرجل، ويتم تحقيق ذلك من خلال<sup>24</sup>:

- توفير المقومات الفنية والإدارية والتنظيمية والإرشادية والتدريبية اللازمة لإنجاح مشروعات تنمية المرأة الريفية؛
  - تشجيع علاقات التعاون بين فروع المجالس والجمعيات الأهلية والنقابات من أجل جهد مشترك منسق للنهوض بالمرأة الريفية؛
  - تخصيص رأسمال واضح في الميزانية العامة للدولة لتنمية المرأة الريفية.
- المحور الثاني: التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الجزائر

فالزراعة هي من المحاور الرئيسية في أي عملية تنمية لكن هناك عوامل كثيرة تتكلم في هذا القطاع الهام وتسبب قصورا في مجال تنميتها إلى جانب الإضرار بالبيئة، كقلة المساحات الزراعية نتيجة للتوسع العمراني والتصحر وغير ذلك، وكذا قلة موارد المياه والتزايد المستمر في عدد السكان، بالإضافة إلى الإكثار من استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والتي أدت إلى إلحاق الضرر بالخضراوات والأطعمة، وإصابة الإنسان بكثير من الأمراض.

#### 2-1 عرض لأهم البرامج الخاصة بالتنمية الزراعية في الجزائر:

تسمى دراسة خصائص الزراعة من إدراك المؤهلات التي يتمتع بها القطاع الزراعي، والمجهودات التي بذلت في سبيل حيابة القطاع الزراعي على مكانة لائقة في التنمية الاقتصادية،

وقد خصت هذه المجهودات الجانب الكمي لعوامل الإنتاج، مع أن مشكل الزراعة في الجزائر يعتمد على طبيعة التنمية الزراعية نفسها.

### 1-1-2 الملامح الأساسية للقطاع الزراعي في الجزائر:<sup>25</sup>

تتـل الأراضـي المستعملة في الزراعة حوالي 21% من المساحة الإجمالية للبلاد والتي تقدر بـ: 49 مليون هكتار موزعة كما يلي: 8,4 مليون هكتار مزروعة من بينها 7,5 مليون هكتار مخصصة للمـصـاـيـل السنوية وحوالي 1 مليون هكتار مخصصة للمـصـاـيـل الدائمة، و33 مليون هكتار مستغلة كمعابر، 6,6 مليون هكتار من الغابات والسهوب والحلفاء، وتمثل مساحة 929.000 هكتار من الأراضـي المسقية نسبة 11% من المساحة الصالحة للزراعة.

تمتلك الجزائر 8,4 مليون هكتار من المساحة الزراعية، أي ما يعادل 3,5% من المساحة الإجمالية للبلاد، وبالقياس إلى ضعف الاستهلاك الوطني فيما يخص الأراضـي الزراعية، انخفضت نسبة "الوفرة/ساكن" بوضوح كبير بين سنة 1962 و2008 ( 0,75 هكتار/ساكن سنة 1962، 0,24 هكتار / ساكن سنة 2008).

هذا، وقد سجل القطاع الفلاحي خلال سنة 2008 انخفاضا في القيمة المضافة بنسبة (-5,6%)، وينسب هذا الانخفاض أساسا إلى المحصول الضعيف في حقل الحبوب سنتي 2008/2007، كما يخص هذا التراجع الدوري في الإنتاج الزراعي لمحصول السباخة والبطاطا ومشتقات الحليب.

ويعود المحصول الضعيف الذي تشهده الزراعة في بلادنا على حد سواء إلى نقص وتراجع في الوسائل التقنية أو إلى الظروف المناخية غير الملائمة.

أما إنتاج الحبوب للسنة 2008/2007 فقد حقق مـصـولا ضعيفا بقيمة 17,3 مليون قنطار، إذ تراجع بوضوح مقارنة بالسنة الماضية أين سجل المحصول الإجمالي 41 مليون قنطار/سنة.

وقد بلغ معدل إنتاج الحبوب خلال السنوات الأربع الأخيرة من سنة 2004 إلى 2008 بـ: 38,4 مليون قنطار، 23,3 مليون قنطار منه قمـ.

أما نسبة تغطية الإنتاج الوطني فلا تتعدى 30% من الطلب الوطني بـ: 3/2 من حاجيات الحبوب مستوردة كما أن ما يقرب 50 مليون قنطار/سنة من الحبوب إضافية مستوردة من أجل سد عجز إنتاجنا الوطني. وتقدر حاجيات البلاد من الحبوب كونها إنتاجا ضروريا بـ: 65 مليون قنطار/سنة وهي قيمة من المتوقع أن ترتفع باستمرار.

بعد أزمة سنة 2007، بلغ إنتاج البطاطا سنة 2008 رقماً قياسياً قدره 12 مليون قنطار، وحسب سلطات القطاع سيخزن 73% من هذا الحصاد في منشآت للتبريد متواجدة عبر التراب الوطني، ويعتمد نظام تسيير مخزون البطاطا الذي يسعى لضمان وفرتها في كل زمان ومكان على آلية تنظيم، SYRPALAC الذي يستوجب تعميمه على منتوجات إستراتيجية أخرى. ويبلغ إنتاج الحليب، وفقاً للإحصاءات التي أصدرها القطاع، حوالي 2,2 مليار لتر من بينها 250 مليون لتر فقط يتم جمعها ومعالجتها من طرف ملبنات القطاع العام والخاص، ويفضل المربون بيع إنتاجهم للحليب الخاص بالاستهلاك المباشر بأنفسهم، ويشكل نظام الحد الأقصى لارتفاع الأسعار المحلية الذي يعتبره المربون ذو دخل ضعيف، عاملاً رئيسياً يعرقل تطور الإنتاج المحلي للحليب.

من حيث الاستهلاك المحلي، بلغ تطور الحليب 3,5 مليار لتر سنوياً وأدى إلى زيادة كبيرة في حجم الواردات بـ 20% حوالي 1,2 مليار دولار في عام 2008 مقابل 1,6 مليار دولار في عام 2007.

2-1-2 مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني:

اتجه وضع الزراعة في الاقتصاد الوطني منذ بداية تطبيق المخططات التنموية للقرن العشرين 1967-1977 نحو احتلال مرتبة ثانوية، ويرجع ذلك لطبيعة السياسة الاقتصادية لهذه المرحلة التي همشت القطاع الزراعي، ونظراً للتعديلات الهيكلية التي أدخلت على القطاع الزراعي، وتدعيمها بالمخطط الوطني للتنمية الزراعية الذي يعد وسيلة هامة في دعم القطاع الزراعي من الناحية المالية، بدأت الزراعة تتقل مكانة أفضل مما كانت عليه في الاقتصاد الوطني، من خلال تـسـن مساهمتها في الناتج الداخلي الخام وفي توظيف اليد العاملة وفي الميزان التجاري وفي تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان.

إن عنصر اليد العاملة متوفر ويمكن إستغلال هذه الميزة للهوض بالقطاع، فضلاً عن ذلك هناك بعض المزايا الأخرى التي تشجع على الدخول في مثل هذه الأنشطة:

- حجم الطلب على السلع الغذائية (كما يوضحه حجم هذا النوع من الواردات).
- الموارد المالية المتاحة والتي تمثل قوة شرائية للدولة يجب الإسراع في إستثمارها بشكل منتج لتفادي التناقص في قيمتها.

فيما يتعلق بالفرص الممكنة يمكن النظر إلى هذا الجانب بالتركيز على نوع الأنشطة الفلاحية والزراعية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية، كأن يتم التركيز على المزروعات التي تناسب أنواع المناخ السائد، فمناخ الشمال رطب ومعتدل وممطر ويناسب أكثر زراعة الخضر والفواكه،

ومناطق الهضاب العليا يسودها مناخ يناسب زراعة الحبوب والزيتون، المناخ الصحراوي تسوده زراعة النخيل، ويجب الحفاظ على هذه الزراعة وتطويرها بكل الوسائل الممكنة. بالنسبة لليد العاملة كعامل إنتاجي لهذا القطاع ذات وفرة كبيرة وخاصة في المناطق الريفية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم ( 01 ) : نسبة العمالة في القطاع الفلاحي إلى العمالة الكلية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة العمالة (%)	26,3	27,2	27	27,2	27	27	27,3	27,2

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

يلاحظ أنه برغم التغيرات الكبيرة التي عرفها الإقتصاد الوطني فإن العمالة في القطاع الفلاحي بقيت تقريبا ثابتة كنسبة إلى العمالة الكلية. وهو ما يوضح أن هذا القطاع لم ينمو بالشكل الكافي لكي يمتص المزيد من اليد العاملة.

من جهة أخرى فإن ما يستدعي النهوض بهذا القطاع هو أن مداخل الأسر لهذا القطاع تعتبر الأضعف من بين القطاعات الأخرى:

جدول رقم ( 02 ) : مداخل الأسر في القطاع الفلاحي نسبة إلى إجمالي الرواتب والأجور (%)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مداخل الأسر	4,2	4,39	4,2	4,1	5,3	5,32	5,33

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

لقد إنعكس هذا التدهور في مداخل الأسر في هذا القطاع في تفشي ظاهرة النزوح الريفي والتي تسببت في مشاكل عديدة أخرى كمشكلة السكن، بالإضافة إلى أن إنخفاض المداخل لهذا القطاع والتخلي المتزايد عن الأنشطة الفلاحية ساهم في تراجع الإنتاج الفلاحي، يرجع هذا الضعف

أيضا إلى طبيعة الزراعة في الجزائر والتي تعتمد في معظمها على الأمطار، حيث أن هناك مناطق لا تعرف تساقط الأمطار سنويا وبالتالي وجب تدخل الدولة لتقديم دعم وتـقـفـيزات مغرية لهذا القطاع الإستراتيجي، والتـقـول إلى الإنفاق على هذا القطاع لتعظيم المحصول بدل الإعتماد على الظروف الطبيعية المتذبذبة في تـقـديد الإنتاج.

إن هذا التدهور في هذا القطاع من حيث الإنتاج والتوظيف يترجم في العجز الغذائي الذي يعاينه الإقتصاد الوطني، فهذا العجز يعتبر مؤشر خطير على حالة هذا القطاع والجدول الموالي يوضح مدى خطورة المشكلة.

جدول رقم (03) : مؤشرات حول التبعية الغذائية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الصادرات الغذائية (%) (	0,13	0,15	0,18	0,19	0,2	0,14	0,13	0,15	0,15	0,025
نسبة الواردات الغذائية (%) (	25,2	24,7	21,4	19,96	19,74	17,62	17,71	17,93	16,43	14,92
الميزان التجاري الغذائي	-2,33	-2,32	-2,54	-2,47	-3,32	-3,52	-3,73	-4,86	-7,67	-5,75

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

تعكس نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات عجز الإقتصاد الوطني عن توليد فائض في السلع الغذائية، كما أن السلع الغذائية المصدرة هي في الغالب سلع أولية منخفضة التكلفة في السوق العالمية وذات قيمة مضافة ضعيفة، من جهة أخرى فإن النسبة الكبيرة للواردات الغذائية مقارنة مع إجمالي الواردات تعكس مدى التبعية للخارج في المجال الغذائي، مع الإشارة أنه في بعض السنوات كان هناك عجز كبير في مادة غذائية إستراتيجية وهي الحبوب.

إن البيانات الواردة في الجدول تبرز تناقضا في الوضعية الغذائية، فمن جهة تعتبر الجزائر بلد ذو مساحة شاسعة وموارد زراعية ضخمة، ومن جهة أخرى هناك عجز غذائي ضخم مما يطرح التساؤل عن حول الإستراتيجية المناسبة للخروج من هذا الوضع خاصة مع توفر الموارد المالية والتي يعتبر الإستثمار الفلاحي أحد المنافذ لإستغلالها.

بالرجوع إلى البيانات المتعلقة بصادرات المحروقات وصيد الميزان التجاري الغذائي للجزائر يلاحظ أنه مع التزايد المتواصل لإيرادات المحروقات هناك زيادة مرافقة للعجز الغذائي، أي أن العقلية الإستهلاكية مترسخة في الإقتصاد الجزائري، فبدل تّـقـويل جزء من الموارد المالية للإستثمار الفلاحي من أجل زيادة وتنوع الإنتاج وزيادة التوظيف يتم صرف هذه الإيرادات على سلع أجنبية.

### 3-1-2 حصة الزراعة في الناتج الداخلي الخام:

يتطلب التعامل مع هذه الوضعية المزرية التي يعيشها قطاع الزراعة في الجزائر، صياغة إستراتيجية وطنية في هذا المجال وتكون في المدى الطويل الهدف منها تّـقـييق الأمن الغذائي ولو نسبيا، وينجر عن ذلك تّـقـقق أهداف إستراتيجية أخرى كتتنوع مصادر الدخل الوطني وزيادة مساهمة القطاع الفلاحي، وإيجاد منفذ لإستغلال الموارد المالية المتاحة، بالإضافة إلى زيادة التوظيف وتّـقـسين المستوى المعيشي. مع الإشارة إلى أن تّـقـييق هذه الإستراتيجية يستلزم تفادي الجدل الإيديولوجي حول القطاع الذي يقوم بالإنتاج فما دام الربح مملوك للدولة يجب على الدول أن تتصرف في هذا الربح بالشكل الذي يساعد على تّـقـسين المستوى المعيشي للأفراد ويضمن إستقلالية الإقتصاد الوطني.<sup>26</sup>

للقوقوف أكثر على حجم المشكلة يعرض الجدول الموالي علاقة القطاع الفلاحي بالناتج

المحلي الإجمالي:

## جدول رقم ( 04 ) : علاقة القطاع الفلاحي بالناتج المحلي الإجمالي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مساهمة الفلاحة في PIB (%)	8,4	9,7	9,2	9,8	9,4	7,7	7,7	7,5	6,4	9,1
التغير السنوي في الناتج الفلاحي (%)	22	19	1,2	23,5	12,3	0,1	10,7	9,8	-5,3	20
مساهمة قطاع الفلاحة في نمو الناتج (%)	-5,0	13,2	-1,3	19,7	3,1	1,9	4,9	5,0	2,6	

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

كما سبق رغم الموارد النقدية المتراكمة منذ سنة 2000 لم يعرف هذا القطاع تـسـنا كبيرا، كما يتضح من بيانات الجدول لم تتعدى نسبة مساهمة هذا القطاع إلى إجمالي الناتج: 10%، ويعبر ذلك عن حجم المشكلة الفلاحية في الجزائر وعدم وجود جدية لمعالجتها. فرغم أن كل الظروف الخارجية تسير في غير صالح الإقتصاد الوطني، وخاصة التضخم الكبير في أسعار المواد الغذائية الأساسية لم تتخذ الإجراءات المناسبة من أجل توظيف الموارد المتاحة لتـقـيق تنمية فلاحية مستدامة.

وبالقيمة المطلقة نجد أن القطاع الزراعي عرف زيادة حقيقية إذ أنه خلال مدة عشرين سنة (1983-2003)<sup>27</sup>، سجل معدل زيادة سنوية متوسطة 4.95%، وهي تعبر عن تـسـن ملحوظ في أداء القطاع الزراعي مقارنة بأداء القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعند مقارنة معدل النمو في الزراعة بمثيله في البلدان المجاورة، نجد أن الجمهورية التونسية حققت معدل نمو سنوي 4.04% أقل بقليل مما حقق في الجزائر، والمغرب 2.95%، أما جمهورية مصر العربية فبلغ معدل النمو السنوي 3.05% غير أن هذه المقارنة بـد ذاتها تعد غير كافية، لأن المهمة الأساسية للزراعة تتمثل في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، وبالتالي فإن نمو الإنتاج الزراعي لا بد وأن يساير معدل النمو الديموغرافي، وهذا يدفعنا لإدخال القيمة المضافة للزراعة حسب الفرد في الحساب، ففي سنة 1983 حققت الجزائر قيمة مضافة زراعية حسب الفرد الواحدة قدرت بما قيمته 183 دولار

وهي أعلى مما حقق في تونس (154 دولار) وللمغرب 102 دولار لنفس السنة، وبـلـول سنة 2003 أصـبـت الجزائر في المرتبة الأخيرة بقيمة 214 دولار للفرد، بينما حققت المغرب ما قيمته 271 دولار للفرد وتونس 306 دولار، وهذا يبين أن الجزائر حققت معدل نمو ضعيف جدا بين سنتي 2003/1983 (16.5%) بينما بلغت النسبة في المغرب 165%.

## 2-2 برنامج استدامة التنمية الزراعية لتـقـيق الأمن الغذائي الوطني :

إن تـقـيق التنمية الزراعية المستدامة لا يتوقف فقط على التـقـكم والسيطرة على العوامل والظروف المتعددة والمتشعبة، أو على توفير مـقـفزات تنظيمية وإدارية، ولكن لا بد من إدارة هذه الموارد وتوجيه أنشطتها في القنوات الصحيحة الكفيلة بإحداث وتـقـيق أهداف التنمية الزراعية المتواصلة، والتي يطلق عليها بالإدارة الإستراتيجية، والتي تتضمن الأهداف الطويلة الأمد في ضوء جميع الظروف الداخلية والخارجية، فلا بد من أن تكون هناك إستراتيجية للزراعة أو التنمية الزراعية، منبثقة عن الإستراتيجية العامة للدولة، تنبثق عنها استراتيجيات للمؤسسات الرئيسية، التي تقوم بتنفيذ السياسات الزراعية، وفق برنامج وطني للتنمية الزراعية، الذي يركز على ثلاث ركائز:<sup>28</sup>

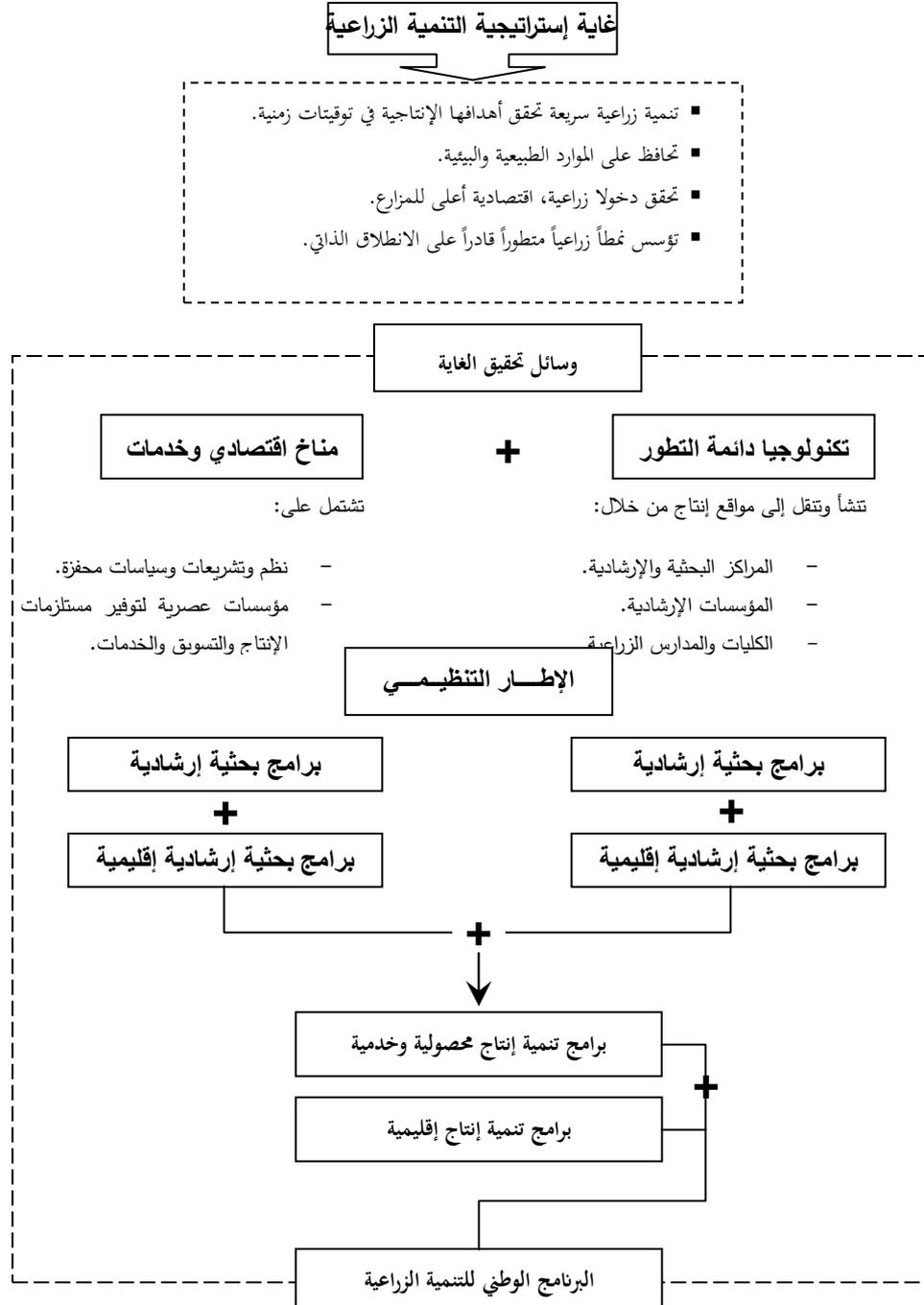
- برامج تنمية الإنتاج، وهي أساساً البرامج البـقـثية والإرشادية، أي برامج توليد ونقل التكنولوجيا التي تهيأ لها الظروف المناسبة لأن تكون عاملاً فعالاً في التنمية الزراعية؛

- تـقـديث أجهزة الخدمات المرتبطة بالعملية الزراعية؛

- السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة، والتي يمكن أن تلعب دوراً رئيساً في عملية التنمية الزراعية.

والشكل الموالي يلخص المراحل التفصيلية للبرنامج الوطني للتنمية الزراعية:

الشكل رقم (01) : الإطار العام للبرنامج الوطني للتنمية الزراعية



المصدر: باهي موسى، "سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي- بين العشوائية والفعالية"، الملتقى العلمي الدولي حول:

الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عنابة: الجزائر، 24- 25 نوفمبر 2010، ص 13.

## 2-1 عرض لأهم البرامج الخاصة بالتنمية الريفية في الجزائر:

تُعد التنمية الريفية من العمليات التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتـسـين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، وجعل هذه التجمعات جزءاً متكاملأ في الدولة، ومساعدتها على أن تسهم إسهامأ فعالأ في إشباع الحاجات المادية والاجتماعية لأفراد المجتمع لا سيما الحاجة إلى الغذاء، وهنا يُطرح السؤال حول كيفية عمل برنامج التجديد الريفي لاحتواء إشكالية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر.

## أ- سياسة التجديد الريفي كآلية لتـقـيق التنمية الريفية المستدامة:

شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي بهدف ترقية التنمية الاقتصادية للبلاد ضمن إستراتيجية تشاركية تجمع كل العالم الريفي، وتستند هذه السياسة على إشكالية الحكم المحلي والتنمية المستدامة والإنصاف في الاستفادة من الخدمات القاعدية اللامركزية وتقوية الروابط الاجتماعية.

إن سياسة التجديد الريفي قد تم تبنيها في ندوة الحكومة والولاية المُنعقدة في شهر ديسمبر من سنة 2006، وهذا بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم، وتعاون علمها كل من المعنيين والخبراء الوطنيين والأجانب، والسلطات المحلية والوطنية، مما سمـتـ ببعث برنامج دعم التجديد الريفي لفترة: 2007-2013 حيث تسمـتـ هذه السياسة بفتـتـ آفاق جديدة في عالم الريف، في إطار مواكبة العولمة وعن طريق تامين أمثل للموارد المحلية، ضمن آفاق دعم شروط المنافسة والترغيب في الأقاليم الريفية. تتجسد هذه السياسة من خلال أربعة مواضيع جامعة وهي:<sup>29</sup>

- تـسـين ظروف معيشة سكان الأرياف (تطوير القرى والمداشر والمشاتي والقصور)؛

- تنوع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تـسـين المداخيل؛

- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها؛

- حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

كما ترتكز سياسة التجديد الريفي على: إستراتيجية عملية ألا وهي الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD التي تستند على:

✓ تنفيذ لا مركزي للبرامج حسب الأهداف، والذي يستدعي تقوية القدرات والاندماج وعقلنة التدخلات والاستثمارات والدعم الحكومي.

✓ النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة (الريفية والمحلية) SNADDR الذي يركز على تصنيف الأقاليم المنجز بواسطة المؤشر المركب المسمى بمؤشر التنمية المستدامة IDD الذي يسمـتـ بمعرفة الوضعيات التنموية ومختلف الاحتياجات

والأولويات وكذا معرفة اتجاهات مستويات التنمية للبلديات، وتقوم هذه الأداة المشتركة بوظيفة متابعة الميزانيات وتقييم الأثر.

✓ مقارنة منهجية تهدف إلى جمع الفاعلين والمعارف والتمويلات داخل الإقليم.

تهدف أيضا إجراءات التنمية من خلال هذه السياسة إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ مختلف البرامج، ولهذا الغرض تم تفصيل برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني (PRCHAT).

#### ب- المشروع الجوي للتنمية الريفية المندمجة كأداة:

يُعرف المشروع الجوي للتنمية الريفية المندمجة بأنه مشروع يشمل إجراءات مرافقة المواطنين والمنشآت في الوسط الريفي التي تعمل على:

- تحسين ظروف ونوعية معيشة السكان، وذلك بإعادة الاعتبار للقرى والقصور وترقية المنشآت والمرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- زيادة وتنوع مداخيل السكان من خلال ترقية المؤسسات الحرفية والصغيرة والمتوسطة والمنتجة للمنفعة والخدمات.

▪ الحث على الاستغلال العقلاني وتثمين أفضل للموارد الطبيعية والتراثية.

يتم تنفيذ المشروع الجوي من خلال ثلاثة مراحل أساسية:

- إعداد المشروع: البداية، التقييم، الصياغة، التأكيد، المصادقة والموافقة.
- تنفيذ المشروع: تسخير الموارد المالية، إنجاز الأشغال والاختتام.
- المتابعة والمراقبة والتقييم: تسيير المشروع والتعرف على الآثار والمراقبة والتقييم.

كما وتتعدد سياسة التجديد الريفي بناءً على عدة اعتبارات منها:

- باعتبارها سياسة إقليمية: والتي ترمي إلى ضمان شروط القابلية للحياة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية، وإلى تقليص التفاوت بين المناطق المحرومة أو التي بها عوائق طبيعية أو غيرها، لقد أدت الحيوية الجغرافية التي عرفها العالم الريفي في العقود الأخيرة إلى تركيز السكان في بعض المناطق الأقطاب الحضرية من جهة، ومن جهة أخرى إلى تهميش الفضاءات الريفية، وإذا كان سكان الريف في تناقص (كنسبة من مجموع سكان البلاد)، فإنهم ما زالوا يمثلون عدداً معتبراً، ونجد هذه التوجهات نفسها في بلدان المنطقة، وإذا كانت هذه التوجهات تمس كل جهات الوطن فإنها لا تمس المناطق الريفية نفسها مع تطورات متميزة مثلاً على مستوى تجمع سكاني في مقر مركز المنطقة الريفية أو غيرها من الأداة الريفية فالاختلافات الديمغرافية والاقتصادية وغيرها، تؤدي إلى ركود بعض الأقاليم مع وجود وضعيات هشة وتهميش اجتماعي.

غير أن هناك استثمارات اجتماعية ضخمة ثم ضخها ولكنها موزعة يتفاوت على التراب الوطني، فتنوع الفضاءات الريفية بأنماط تعميرها المختلفة وأنواع مناخها وتضاريسها، وتنوعها البيئي، يشكل ثراء من جهة نظر التراب الطبيعي (الموارد الطبيعية، الحيوية والنباتية والمناظر الطبيعية)، والثقافي (المعارف العادات والتقاليد والتنظيم اجتماعي والموسيقى والحرف) والتراث المشيد (القصور والآثار والهندسة المعمارية المحلية...) والتي لم يتم أخذها في الحسبان بشكل كاف أو بشكل سليم.<sup>30</sup>

• باعتبارها سياسة اقتصادية واجتماعية: هذه السياسة تأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من حيث التشغيل والدخل وتثبيت السكان، وتراعي الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني للتهيئة الأقاليم 2025 تشمل السياسة الفلاحية التي تقوم على أساس اقتصادي، يتمثل في الاستثمارات الفلاحية، ومؤسسات الصناعات الغذائية، ولأن سياسة التجديد الريفي أوسع في أهدافها وأبعد من حيث مداها، فإنها تستهدف الأسر الريفية التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي مع اهتمام خاص لتلك الأسر التي تعيش في المناطق الريفية فإن سياسة التجديد الريفي توسع مجال تطبيقها إلى قطاعات أخرى، وتستدعي مشاركة العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والتنظيمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيون، المصالح، الإدارات، مؤسسات التكوين...)..<sup>31</sup>

• باعتبارها تدمج مختلف التطورات التي عرفها قطاع الفلاحة والوسط الريفي: تعمل سياسة التجديد الريفي على رسم حدود تنمية ريفية مندمجة، متوازنة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية (الإقليم الريفية الراكدة، الأقاليم الريفية العميقة، الأقاليم الفلاحية ذات القدرات التنافسية والأقاليم الفلاحية المحاذية للفضاءات الحضرية).

بتديد الشروط التي ينبغي توفيرها من أجل:

✓ ترقية فلاحية قائمة على مؤسسة مسؤلة بيئيا، وناجحة اقتصاديا، قائمة على الاستثمارات الفلاحية ذات قابلية اقتصادية (حوالي 400000 مستثمرة تتوفر على أكثر من مساحة 5 هكتارات من بين المليون مستثمرة فلاحية الموجودة في البلاد). وعلى ضرورة اعتماد مقاربة شُعب الإنتاج من ناحية.

✓ تنمية ريفية مندمجة بتنظيم تضافر الجهود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى مختلف الأقاليم من أجل تّـقـفيز التشغيل بتنوع الأنشطة الاقتصادية، وترقية تكافؤ الفرص، ومكافأة الهشاشة والتمهيش والإقصاء والمساهمة بفاعلية في سياسات تهيئة الأقاليم وتقلص التفاوت والإختلالات من جهة أخرى.

• باعتبارها تساير السياسات الزراعية والريفية على المستوى العالمي: تتجه كل البلدان بدرجات متفاوتة إلى الأعراف بالريف سواء بسبب أهمية عدد سكانه أو بسبب المساهمة الاقتصادية للنشاط في المناطق الريفية، أو بسبب الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأقاليم ومؤهلاتها، وقد تسارع هذا التوجه منذ سنة 1994 التي تم فيها توقيع الاتفاقيات المسماة ( اتفاقيات مراكش )، والتي فيها تسجل المنتجات الفلاحة ضمن المواد السلعية وأخضعت لقواعد المنظمة العالمية للتجارة.<sup>32</sup>

وفي الجدول التالي عرض لأهم تطورات السياسات الزراعية والريفية على المستويين

العالمي والوطني:

الجدول رقم ( 05 ) : تطور السياسات الزراعية والريفية على المستوى العالمي والوطني

السنوات	أوروبا والعالم	الجزائر
1970/1960	1962: دخول السياسة الفلاحة للمجموعة الأوروبية حيز التنفيذ.	1962: يوجد كلا من التسيير الذاتي، والثورة الزراعية.
1990/1980	- إدخال الإنتاج بالحصص (الحليب مثلاً) وظهور مفهوم وتعددية وظائف الفلاحة والتنمية الريفية في إطار السياسات الفلاحة والإقليمية.	- إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية. - تحرير الأسواق الفلاحية. - الخصخصة.
1992	- قمة ريوديجانيرو. - ظهور الفكرة التي تعطي أهمية خاصة للتنمية المتوازنة للموارد الطبيعية للأقاليم وبالنتيجة للتنمية الريفية. - إصلاحات السياسة الفلاحية المشتركة للاتحاد الأوروبي حسب مبدأ أساسي هو الانتقال التدريجي من دعم الأسعار (نظام الأسعار المضمونة) ذّـو المساعدات المباشرة للمستثمرين.	- الإستشارات الوطنية حول الفلاحة، صدور التوصيات المتعلقة بمهام الفلاحة وأفاقها، وحول ضرورة ترقية أدوات تأطير جديدة. - مواصلة إعادة تنظيم النظام التعاوني.
1994	- المنظمة العالمية للتجارة: إتفاقيات مراكش - - إنفتاح الفلاحة للأسواق الدولية.	- برنامج التعديل الهيكلي. - الشروع في تطبيق توصيات الإستشارة الوطنية حول الفلاحة.

<ul style="list-style-type: none"> <li>- القرص التعاضدي الفلاحي.</li> <li>- نظم الضبط المهنية المشتركة.</li> <li>- الغرف الفلاحية.</li> <li>- مراجعة دعم الأسعار.</li> <li>- تكييف نظم الإنتاج الفلاحي.</li> <li>- تسيير المخاطر.</li> <li>- فكرة المستثمر الفلاحي.</li> <li>- حلول دواوين التموين.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعلان برشلونة.</li> <li>- ندوة حول العقار الفلاحي.</li> <li>- برامج الأعمال الكبرى.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعلان برشلونة.</li> </ul>	<u>1995</u>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الندوة الوطنية حول الفلاحية.</li> <li>- برنامج الأعمال الكبرى.</li> <li>- إستصلاح الأراضي بواسطة التنازل.</li> <li>- برنامج التشجير الوطني.</li> <li>- سياسة فروع النشاط الفلاحي.</li> <li>- الاعتراف بالمستثمر الفلاحي.</li> <li>- برنامج التشغيل الريفي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- قمة الغذاء العالمية : مكافئة الجوع وتوفير الأمن الغذائي للأسرة.</li> <li>- إعلان كورك (الإتّحاد الأوروبي): التفضيل الريفي، المنظور المتكامل، متعدد الإختصاصات ومتعدد القطاعات، تنوع الأنشطة الاقتصادية والإجتماعية في الوسط الريفي، الإستدامة</li> </ul>	<u>1999/1996</u>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تّـضـير وإنتلاق المخطط الوطني للتنمية الريفية سنة 2000</li> <li>- إجراءات جديدة لدعم الأنشطة الفلاحية ومّـاولة تنسيق البرامج الفرعية ( الغابات، إستصلاح الأراضي، الري الفلاحي).</li> <li>- النيباد: بعث صنف جديد من الشراكة (جنوب – جنوب) (جنوب- شمال) لصالح</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- برلين: إصلاح جديد للسياسة الفلاحية المشتركة للإتّحاد الأوروبي.</li> <li>- ظهور تنظيمات التنمية الريفية</li> </ul>	<u>2001/1999</u>

التنمية المستدامة والإدارة الراشدة للأقاليم.		
- توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليشمل البعد الريفي: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. - توقيع إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.	- قمة جوهانسبورغ العالمية: التنمية المستدامة. - قمة الغذاء العالمية بعد 05 سنوات (مكافحة الجوع في العالم).	<u>2002</u>
- تـضـيـر الإستراتيجية الوطني للتنمية الريفية المستدامة: 2002-2004 وإطلاق تنفيذ مرحلة نموذجية: 2003-2005.	- المنظمة العالمية للتجارة: دورة الدوحة. - إجراءات الخاصة لصالح التنمية الريفية في البلدان النامية. - سياسة مشتركة جديدة للإتحاد الأوروبي (تدخل حيز التنفيذ: 2003-2006): * الأساس الأول: الإنتاج الفلاحي وتنظيم الأسواق. * الأساس الثاني: التنمية الريفية والبيئة.	<u>2003</u>
- تـكـيـف أجهزة الدعم مع الأنشطة الفلاحية. - مـاـوـلـة إحدـاث تـلـاحـم بـيـن الأـنـشـطـة الفلاحية غير الفلاحية.	- فـلـاحـة المـؤسـسة (الإتحاد الأوروبي): الهدف الرئيسي للسياسات الفلاحية، الإعلان عن نهاية المساعدات الفلاحية للصادرات (المنظمة العالمية للتجارة – هونج كونج) وإطلاق سياسات تنمية ريفية مستدامة متميزة.	<u>2005</u>
- صياغة سياسة التجديد الريفي وتدعيم تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة: 2005-2015.		<u>2006</u>

**المصدر:** سياسة التجديد الريفي، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، أوت

2006، ص 34.

كما تركز سياسة التجديد الزراعي على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008، ويدلّد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تسيين الأمن الغذائي للبلاد وتلقيق التنمية المستدامة.

إن الإطار القانوني والنظامي المعمول به في الجزائر يشجع الإستثمارات المنتجة، حيث تخضع الإستثمارات الفلاحية كغيرها من الإستثمارات إلى القرار الدستوري<sup>33</sup>. كما أن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 حدد الأحكام المتعلقة بالشراكة من خلال المادتين: 58 و62. هاتين الأخيرتين تنصان على أنه يمكن للإستثمارات الأجنبية أن تتلقيق في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأس المال الشركة، ويمكن أن تتكون المساهمة الوطنية من عدة شركاء.

إن برنامج التجديد الزراعي والريفي يعتبر برنامج واعد بالنظر إلى الأهداف التي يسعى لتلقيقها، كما أنه يأخذ بعين الإعتبار الإمكانيات المتاحة، الطبيعية، والبشرية، والمادية. يبقى الجانب المالي الخاص بهذا البرنامج الذي يتطلب إمكانيات مالية ضخمة والتي تعتبر متاحة في الوقت الحالي، يجب وضع آليات مهمتها تمويل الأنشطة المتضمنة في هذا البرنامج، وفي هذا المجال يجب أن تلعب الدولة دورا فاعلا للتأكد من عدم ضياع القدرة المالية المتوفرة.

إذا كان من الضروري تنوع الإقتصاد الوطني وتلقيق الإكتفاء الغذائي خاصة فهذه الضرورة تعتبر ملحة اليوم أكثر من أي وقت آخر، بالنظر إلى الفرص المتاحة والإمكانيات المتوفرة. ويجب التأكيد على الدور المحوري للدولة لتلقيق هذه الإستراتيجية، فالدولة هي المالكة للريع النفطي وهي المسؤولة على إستثمار هذا الريع بالشكل الذي يساهم في تنوع الإقتصاد، بدلا من إنفاق هذا الريع في صورة تّـقـولات تزيد من الميل الإستهلاكي التضخمي كما أن هذه التّـقـولات لا تتسم بالعدالة، ويجب التأكيد أيضا على أن تقدم المجتمع لا يقاس بالموارد النقدية المتراكمة والمعطلة وإنما بالإنتاج الذي يؤمن للمجتمع أغلب إحتياجاته.

## الخاتمة:

لا جرم أن التنمية الزراعية تفتل مركزاً هاماً في اقتصادات الدول النامية، ويتعاظم دورها أكثر بالنسبة للبلدان العربية، ومن صميم مهامها تقيق الأمن الغذائي لجميع السكان عن طريق التنمية المستدامة التي تمثل أحد الأهداف الرئيسية للعمل المشترك لجميع دول العالم، فهي تدل على مفهوم تلبية احتياجات الإنسان من خلال التقدم الاجتماعي والمحافظة على نظم وموارد الأرض الطبيعية وهذا يستدعي عدم هدرها واستغلالها استغلالاً رشيداً.

كما تعتبر مصطلح يرتبط بتقيق تقدم اقتصادي تقني يافظ على الرأس المال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا يتطلب مؤسسات البنى التحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات والنقص والمعرفة للمعلومات لتؤكد المساواة في تقسيم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وذلك دعماً لرأس المال البشري والمحافظة على قدرة الموارد الزراعية الطبيعية في خدمة استمرارية الحياة فيها.

ومن هنا فإن إتباع أسلوب التنمية الزراعية المستدامة في مجال السياسات الزراعية بما يكفل الاستخدام المنسق للأرض والتخطيط الدقيق لاستخدام المياه والاستغلال الأمثل للتكنولوجيا الجديدة سيوفر فرصاً قادرة على مواجهة تدي المستقبل.

وبالنسبة لحال الجزائر، فلا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نتجاهل مخططات الدولة الخاصة ببرامج التنمية الزراعية والتجديد الريفي والصحة النباتية ودعم مدخلات الإنتاج الزراعي من البنود والأسمدة ومشروع إعادة تنظيم الملكية الفلاحية في أفاق 2014، بالإضافة إلى حجم الاستثمار الفلاحي الذي ناهز الـ 5 ملايين دولار... كل هذا في سبيل غاية قصوى وأمنية عظمى لطلما راودتنا وتراودنا ألا وهي: تنمية زراعية وريفية شاملة تضمن أمناً غذائياً مستداماً لنا وللأجيال القادمة، وصدق من قال: " إن لم يكن إطعامك من غير فأسك، فإن تدبيرك في غير رأسك".

## قائمة الإحالات والمراجع:

## أ- الإحالات :

- <sup>1</sup> : التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007، ص38.
- <sup>2</sup> : فورية غربي، " الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي -حالة الجزائر-"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص60.
- <sup>3</sup> : منظمة الأغذية والزراعة، لجنة الزراعة الدورة 19، التنمية الزراعية والريفية المستدامة والتطبيقات الزراعية الجيدة، 2005.

- <sup>4</sup> : مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، جدول أعمال القرن 21، الفصل 14، النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة، ريو دي جانيرو، 1992، ص 185.
- <sup>5</sup> : بول آ. سامويلسون وويليام نوردهاس، ترجمة: هشام عبد الله، "الاقتصاد"، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة عشر، عمان، 2006، ص 372.
- <sup>6</sup> : Antonio Da Cuncha, Développement durable et aménagement du territoire, presses 17-polytechniques romandes, Lausanne, 2003, P16.
- <sup>7</sup> : كلود دوفوسلر وبيتر جيمس، ترجمة: علاء أحمد صالح، "إدارة البيئة من أجل جودة الحياة"، مركز الخبرات المهنية للإدارة بمبك، القاهرة، 2000، ص 62.
- <sup>8</sup> : شتوح وليد، "الزراعة المستدامة: الخيار الاستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية"، ملتقى دولي حول الإنتاج الزراعي وريهان الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عنابة، 24-25 نوفمبر 2010، ص 15.
- <sup>9</sup> : نجاة الجيش، "تكاليف التدهور البيئي وشح الموارد الطبيعية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999، ص 11.
- <sup>10</sup> : نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
- <sup>11</sup> : الري بالتنقيط طريقة للسقي يتم فيها توزيع مياه الري بواسطة شبكة كثيفة من الأنابيب مباشرة إلى منطقة الجذور على شكل غزارات قليلة تخرج من ثقوب صغيرة، نقاط مثبتة على طوح الدرجات الدنيا من الأنابيب (أنابيب السقاية) بهدف الحفاظ على المستوى الأمثل لرطوبة التربة.
- <sup>12</sup> : السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، "اقتصاديات الموارد والبيئة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 225.
- <sup>13</sup> : تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، كركي للنشر، بيروت، العدد 5، ط 1، 2009، ص 3-4.
- <sup>14</sup> : تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، مرجع سابق، ص 2-3.
- <sup>15</sup> : صلاح وزان، "تنمية الزراعة العربية - الواقع والممكن"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 1998، ص 465-466.
- <sup>16</sup> : الصادق عوض بشير، "تحديات الأمن الغذائي العربي"، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة 1، 2009، ص 144.
- <sup>17</sup> : محمد فوزي أبو السعود وآخرون، "مقدمة في اقتصاديات الموارد البيئية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 157-170.
- <sup>18</sup> : التقرير السنوي للتنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي عام 2007، مرجع سابق، ص 51.
- <sup>19</sup> : محمود الأشرم، "التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2009، ص 284.
- <sup>20</sup> : تعتبر الهندسة الوراثية إحدى التقنيات العلمية الحديثة لنقل الجينات الجيدة الصفات من النباتات أو الحيوانات إلى النباتات والحيوانات الأخرى عن طريق نقل وإضافة الـ ADN من المصدر الأول إلى المصدر الثاني.
- <sup>21</sup> : سوقي أحمد الخليم، "التكنولوجيا الحيوية البيئية"، دار السحاب للنشر، القاهرة، 2009، ص 137.
- <sup>22</sup> : G ALLARD ET LES AUTRES, " l'agriculture biologique face à son développement les enjeux futures", édition INRA, Lyon, France, 1999, P42.
- <sup>23</sup> : مجلة البيئة والتنمية، مقتطفات من النص الرسمي لمقررات قمة جوهانسبورغ، العدد 2، 2002، ص 55.
- <sup>24</sup> : فريدة لرفط، "ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة"، ملتقى وطني حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريش، 2008، ص 8-9.
- <sup>25</sup> : أنظر كلا من:

- ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي قسم الدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2009، ص:

www.cnes.dz/.../ETAT%20ECONOMIQUE%20ET%20SOCIAL2008.doc.35

- كمال رواينية، "الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر"، الملتقى العلمي الدولي حول: الإنتاج الزراعي وريهان الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عنابة، 24-25 نوفمبر 2010، ص 6-7.

- 26 : كمال رواينية، مرجع سبق ذكره، ص8.
- 27 : O.N.S, Evolution de l'Agriculture, N°2, P50.
- 28 : باهي موسى، "سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي- بين العشوائية والفعالية"، الملتقى العلمي الدولي حول: الإنتاج الزراعي وريهان الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عنابة، 24-25 نوفمبر 2010، ص12.
- 29 : للإستزادة أنظر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر: التجديد الفلاحي والريفي. متوفر على الموقع: <http://www.aoad.org/algeria-Inv.pdf>.
- 30 : مطوية التجديد الريفي، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، الطبعة الرسمية، الجزائر، 2006، ص30.
- 31 : نفس المرجع السابق، ص33.
- 32 : نفس المرجع السابق، ص35.
- 33 : أنظر القرار الدستوري رقم: 01-03 المؤرخ في 01 جمادى الثانية الموافق ل 20 أوت 2001، المتعلق بتنمية الإستثمار، المعدل والمتمم بالقرار 06-08 المؤرخ في 05 جويلية 2006، والقرار 01-90 المؤرخ في 22 جويلية 2009.

## ب- المراجع :

- 1- التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007.
- 2- فورية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي -حالة الجزائر-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت : لبنان، الطبعة الأولى، 2010.
- 3- منظمة الأغذية والزراعة، لجنة الزراعة الدورة 19، التنمية الزراعية والريفية المستدامة والتطبيقات الزراعية الجيدة، 2005.
- 4- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، جدول أعمال القرن 21، الفصل 14، النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة، ريو دي جانيرو، 1992.
- 5- بول آ. سامويلسون وويليام نوردهاس، ترجمة : هشام عبد الله، الاقتصاد، دار الأهلية، عمان : الأردن، الطبعة الخامسة عشر، 2006.
- 6- Antonio Da Cuncha, **Développement durable et aménagement du territoire**, presses polytechniques romandes, Lausanne, 2003.
- 7- كلود دوفوسلر وبيتر جيمس، ترجمة: علاء أحمد صالح، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، القاهرة : مصر، 2000.
- 8- شتوح وليد، الزراعة المستدامة: الخيار الاستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية، ملتقى دولي حول الإنتاج الزراعي وريهان الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عنابة، 24-25 نوفمبر 2010.
- 9- نجاة الجيش، تكاليف التدهور البيئي وشح الموارد الطبيعية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999.
- 10- السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية : مصر، 2007.
- 11- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، كركي للنشر، بيروت : لبنان، العدد 5، الطبعة الأولى، 2009.

- <sup>12</sup> - صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية - الواقع والممكن -، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت : لبنان، الطبعة الأولى، 1998.
- <sup>13</sup> - الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت : لبنان، الطبعة الأولى، 2009.
- <sup>14</sup> - محمد فوزي أبو السعود وآخرون، مقدمة في اقتصاديات الموارد البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية : مصر، 2006.
- <sup>15</sup> - محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت : لبنان، الطبعة الأولى، 2009.
- <sup>16</sup> - سوقي أحمد الحليم، التكنولوجيا الحيوية البيئية، دار السحاب للنشر، القاهرة : مصر، 2009.
- <sup>20</sup> - ALLARD ET LES AUTRES, *l'agriculture biologique face à son développement les enjeux futures*, édition INRA, Lyon, France, 1999.
- <sup>21</sup> - مجلة البيئة والتنمية، مقتطفات من النص الرسمي لمقررات قمة جوهانسبورغ، العدد 2، 2002.
- <sup>22</sup> - فريدة لرقط، ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة، ملتقى وطني حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعرييج، 2008.
- <sup>23</sup> - ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي قسم الدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2009، [www.cnes.dz/.../ETAT%20ECONOMIQUE%20ET%20SOCIAL2008.doc](http://www.cnes.dz/.../ETAT%20ECONOMIQUE%20ET%20SOCIAL2008.doc)
- <sup>24</sup> - كمال روائية، الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول: الإنتاج الزراعي وهران الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عنابة، 24-25 نوفمبر 2010.
- <sup>25</sup> - O.N.S, Evolution de l'Agriculture, N°2.
- <sup>26</sup> - باهي موسى، سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي - بين العشوائية والفعالية -، الملتقى العلمي الدولي حول الإنتاج الزراعي وهران الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010.
- <sup>27</sup> - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر: التجديد الفلاحي والريفي. متوفر على الموقع: <http://www.aoad.org/algeria-Inv.pdf>.
- <sup>28</sup> - مطوية التجديد الريفي، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، الطبعة الرسمية، الجزائر، 2006.
- <sup>29</sup> - سياسة التجديد الريفي، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، أوت 2006.
- <sup>30</sup> - تقارير بنك الجزائر.